

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9584

الجمعة، 22 آذار/مارس 2024، الساعة 09/00

نيويورك

الرئيس	السيد يامازاكي (اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا إكوادور السيد دي لا غاسكا الجزائر السيد بن جامع جمهورية كوريا السيد هوانغ سلوفينيا السيد جبوغار سويسرا السيدة بيرسفييل سيراليون السيد سوا الصين السيد جانغ جون غيانا السيدة رودريغيز - بيركيت فرنسا السيد دو ريفيير مالطة السيدة فرايزر المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد موزامبيق السيد أفونسو الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-07902 (A)



أُفْتُتِحَت الجلسة الساعة 09/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروضة على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/239، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بالنسبة لجميع القصص التي كتبت عن الانقسامات في المجلس - وهناك العديد من الانقسامات الحقيقية - أعتقد أن معظمنا يتشاطر العديد من الأهداف نفسها. أولا وقبل كل شيء، نريد أن نرى وقفا فوريا ومستداما لإطلاق النار كجزء من صفقة تؤدي إلى إطلاق سراح جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات وتسمح بوصول المزيد من المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى غزة. وبالطبع، لا يمكننا أن نرغب في حدوث ذلك فحسب، بل علينا أن نعمل على تحقيقه. علينا أن نقوم بعمل الدبلوماسية الشاق. أعلم أن الأعضاء سمعوا مني أقول ذلك كثيرا، وذلك لأنه الحقيقة.

فقرار مجلس الأمن لا يعني كثيرا إذا لم يصبح واقعا على الأرض. ولذلك السبب تعمل الولايات المتحدة ومصر وقطر على مدار الساعة في المنطقة لتأمين وقف فوري ومستدام لإطلاق النار كجزء من صفقة تؤدي إلى إطلاق سراح جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس

وجماعات أخرى - وهو اتفاق سيساعدنا على معالجة الأزمة الإنسانية الحادة في غزة. ونعتقد أننا اقتربنا من ذلك. لم نصل إليه بعد، للأسف. وهذه اللحظة لحظة يضطلع فيها مجلس الأمن بدور حاسم. فباعتقاد مشروع القرار المعروض أمامنا، يمكننا أن نضغط على حماس لقبول الاتفاق المطروح على الطاولة.

ولا يحتاج أعضاء المجلس إلى أن أقول لهم أن كل يوم بدون اتفاق - بمعنى كل يوم بدون وقف لإطلاق النار - يؤدي إلى المزيد من المعاناة التي لا داعي لها لأكثر من 100 رهينة، بمن فيهم طفل عمره عام واحد، تحتجزهم حماس وجماعات أخرى؛ ومن أجل الفلسطينيين الأبرياء في غزة، الذين شُردوا والذين يتضورون جوعا والذين تمس حاجتهم إلى السلام؛ ومن أجل الإسرائيليين الذين استمروا في مواجهة الهجمات الصاروخية من حماس، وهي جماعة إرهابية أطلقت هذا الصراع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كل يوم بدون اتفاق يعني المزيد من المعاناة التي لا داعي لها.

ومشروع القرار هذا سيقربنا من تأمين ذلك الاتفاق ويساعدنا على تخفيف تلك المعاناة، وأحث جميع أعضاء المجلس على التصويت إيجابا. أحثهم على التصويت تأييدا لمشروع قرار يدين حماس بعد طول انتظار على هجماتها الإرهابية المروعة وعنفها الجنسي؛ ويوضح بجلاء أن جميع المدنيين - الفلسطينيين والإسرائيليين - ينبغي أن يكونوا قادرين على العيش من دون خوف من العنف؛ ويطالب بحماية المدنيين في غزة ويشدد على أن هجوما بريئا كبيرا على رفح يشكل تهديدا خطيرا للمدنيين، حتى ونحن لا نزال نعمل من أجل القضاء على حماس من جميع أنحاء غزة؛ ويدعو إسرائيل إلى إزالة جميع الحواجز والقيود المفروضة على المساعدات الإنسانية، لا سيما وخطر المجاعة يلوح في الأفق في شمال غزة؛ ويدين الدعوات إلى إعادة توطين أهالي غزة ويوضح بجلاء أنه يجب أن تكون للسلطة الفلسطينية السيطرة النهائية على غزة؛ ويعيد تأكيد دعم المجلس لحل يقوم على وجود دولتين. هذا مشروع قرار قوي. وهو نتاج مفاوضات مضنية وشاملة. ويُعَبَّر عن توافق آراء المجلس، وهو يفعل أكثر من مجرد الدعوة إلى

”حسناً، في الواقع، لدينا بالفعل قرار طرحناه الآن معروض على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار مرتبط بإطلاق سراح الرهائن، وأملنا كبير في أن تدعم الدول ذلك“.

ولكن، لا توجد دعوة من هذا القبيل في نص مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة (S/2024/239)، والذي طرح للتصويت اليوم. وهكذا، يبدو أن الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة أو وزير خارجية الولايات المتحدة يُضِلّان المجتمع الدولي عمداً.

وكان من الواضح، منذ البداية، أن ما يُسمّى بالمفاوضات التي يجريها زملاؤنا الأمريكيون بشأن هذه المسألة لم تكن تهدف إلا إلى المماطلة لبعض الوقت. لقد تم تجاهل جميع تعليقاتنا وخطوطنا الحمراء مراراً، وكذلك المقترحات المُقدّمة من عدد من الوفود الأخرى. لقد كان نوعاً من الكلام الأجوف وليس النهج المعتاد في العمل لوضع وثيقة. المُنتج الأمريكي مُسبّب إلى حد كبير، والغرض الوحيد منه هو ركوب موجة فترة ما قبل الانتخابات من خلال رمي عظمة للناخبين على الأقل في شكل ذكرٍ محتشم لوقف لإطلاق النار في غزة، وترسيخ الطموحات السياسية للولايات المتحدة في المنطقة من خلال خلق تسميات إرهابية وضمان الإفلات من العقاب لإسرائيل التي لم تُذكر حتى جرائمها في مشروع القرار.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى ما يلي. إن مشروع القرار الذي أعدته الولايات المتحدة يعطي في الواقع إسرائيل الضوء الأخضر لشن عملية عسكرية في رفح. وعلى أقل تقدير، يحاول واضعو مشروع القرار ألا يتضمّن شيئاً من شأنه أن يمنع القدس الغربية من الانتهاء من تطهيرها الوحشي لجنوب قطاع غزة. هذا في الواقع ما تحاول واشنطن تحقيقه. ولقد ذكرنا بالفعل أننا لن نعتد بعد الآن مشاريع قرارات لا طائل من ورائها لا تتضمن دعوة إلى وقف لإطلاق النار ولا تؤدي بنا إلى أي مكان. إن مشروع القرار هذا ينبغي ألا يحظى بتصويت أغلبية الأعضاء، لتوجيه رسالة بأن مفاهيم واشنطن التي لا يمكن وصفها حتى بالمسكنة، بل الملتوية، مفاهيم غير مقبولة. وسيكون من

وقف لإطلاق النار - إنه يساعد على تحقيق وقف لإطلاق النار. وسيكون خطأ تاريخياً ألا يعتمد المجلس مشروع القرار هذا، وأحث مرة أخرى جميع أعضاء المجلس على التصويت بنعم.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): منذ ستة أشهر، لم يتمكن مجلس الأمن حتى الآن من اعتماد مشروع قرار يطالب بوقف لإطلاق النار في غزة. فلقد أُحبطت مراراً جميع المحاولات بسبب معارضة الولايات المتحدة التي استخدمت، بدم بارد، حقها في النقض في هذه القاعة في أربع مناسبات. وفي ذلك الوقت، سمعنا سلسلة من الأعدار من زملائنا الأمريكيين. إما أنهم قالوا إنه من السابق لأوانه السعي إلى وقف لإطلاق النار لأنه كان من الضروري إفساح المجال لما يُسمّى جهود إسرائيل لمكافحة الإرهاب، أو طالبوا المجلس بعدم عرقلة "دبلوماسية واشنطن الفعالة في الميدان"، أو طلبوا من المجلس الانتظار حتى يبدأ شهر رمضان، عندما يتم التوصل بالتأكيد، على ما يبدو، إلى اتفاق بشأن إنهاء العنف.

والآن، وبعد مرور ستة أشهر، سُوّيت غزة بالأرض تقريباً، ومن دون أي تردد، تؤكد ممثلة الولايات المتحدة أن واشنطن بدأت أخيراً تدرك الحاجة إلى وقف لإطلاق النار. لقد أودى بطء تفكير واشنطن بحياة 32 000 فلسطيني مسالم، ثلثهم من النساء والأطفال. وحتى الآن، نشهد مشهداً نمطياً من النفاق، تحاول فيه الولايات المتحدة، تحت ستار وقف لإطلاق النار، أن تقنع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي بأسره بشيء آخر: وهو صياغة غامضة بشأن تحديد حتمية وقف لإطلاق النار. هذه المقاطع الفلسفية حول الضرورات الأخلاقية مكانها الطبيعي هو أعمال إيمانويل كانط، لكنها ليست كافية لإنقاذ حياة المدنيين الفلسطينيين المسالمين. وهذه ليست على الإطلاق ولاية المجلس الذي لديه آلية فريدة للمطالبة بوقف لإطلاق النار، وإنفاذه إذا لزم الأمر.

وفي مقابلة رسمية في جدة، المملكة العربية السعودية، في 20 آذار/مارس مع مراسل قناة الحدث، قال وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، الجزائر، الصين

المتنعون عن التصويت:

غيانا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار 11 صوتاً مؤيداً،

مقابل 3 أصوات معارضة، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء

ببيانات بعد التصويت.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): قدمت الولايات المتحدة اليوم مشروع قرار (S/2024/239)

بحسن نية بعد التشاور مع جميع أعضاء المجلس وبعد جولات عديدة من التعديلات. لقد صوتت الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس مؤيدة لمشروع القرار، ولكن قررت روسيا والصين للأسف ممارسة حق النقض. والآن، ستعطيكم روسيا والصين كل أنواع التفسيرات لما قامتا به من عرقلة. ولكن سواء اعترفتا بذلك أم لا، فهناك سببان وراء تصويتكما يدعوان للسخرية الشديدة.

أولاً، لا تزال روسيا والصين غير قادرتين على إدانة الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. هل يمكننا التوقف عند هذا الأمر للحظة؟ ترفض روسيا والصين إدانة حماس

الغريب جداً أن نرى أعضاء المجلس هؤلاء - الذين يُشكّلون الأغلبية، ويفهمون تلك الحقيقة، والذين ألقنونا بأوجه القصور في مشروع قرار الولايات المتحدة - يرفعون أيديهم الآن للتصويت مؤيدين له.

إذا فعل الأعضاء ذلك، فسوف يلطخون أنفسهم بالعار. ولنتأمل مرة أخرى: كيف سيُنظر إلى الأعضاء من قِبَل شعوب الشرق الأوسط وشعوبهم هم أنفسهم، إذا كانوا يؤيدون هذه المبادرة التي تتم عن النفاق، وتهدف إلى تضليل المجتمع الدولي، وفي جوهرها، إلى تفويض سلطة المجلس، وضمان ألا يكون له تأثير على الحالة في الميدان وألا يقف في طريق البيت الأبيض؟ هل الأعضاء على استعداد أن يفعلوا ما يريدونه منهم في هذا المشهد البغيض؟ روسيا لن تفعل ذلك. وبوصفنا عضواً دائماً في المجلس وأحد مؤسسي الأمم المتحدة، فإننا ندرك المسؤولية التاريخية والعالمية التي نتحملها عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا نسمح للمجلس بأن يصبح أداة في النهوض بسياسة واشنطن المدمرة في الشرق الأوسط. وإذا اعتمد مشروع القرار هذا، فإنه سيغلق الباب نهائياً أمام المناقشات بشأن الحاجة إلى وقف لإطلاق النار في غزة. ومن شأن ذلك أن يُطلق العنان لإسرائيل، وأن يؤدي إلى اضطراب غزة كلها وجميع سكانها إلى مواجهة الدمار أو الطرد.

إننا لا نسترشد بما هو مناسب لواشنطن وأتباعها، الذين يرفعون أيديهم عندما تطلب منهم واشنطن ذلك. ونحن لا نحذو حذوهم. فما هو ضروري للشعب الفلسطيني وما يساعد على النهوض بالسلم هو ما نسترشد به. وإننا ندعو أعضاء المجلس ألا يسمحوا بحدوث ذلك وأن يصوتوا برفض مشروع قرار الولايات المتحدة.

ولكي يتمكن المجلس في نهاية المطاف من الوفاء بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، قدّم عدد من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن مشروع قرار بديلاً، ينص، بشكل قاطع، على المطالبة بوقف لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن الرهائن. إنه وثيقة متوازنة وغير سياسية. ولا نرى سبباً يدعو أعضاء المجلس إلى عدم تأييده، إلا إذا لم يكن وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن جزءاً من خططهم. وهذه محاولة لتمكين المجلس من الوفاء بالمهام النبيلة الموكلة إليه، وندعو الأعضاء ألا يدعوا هذه الفرصة تضيع سدى.

ولا يقتصر الأمر على المفاوضات التي تجريها الولايات المتحدة. وتشارك دول أخرى في المنطقة - قطر ومصر - في تلك المفاوضات. وهكذا، إذا طُرح مشروع القرار البديل للتصويت ولم يؤيد الدبلوماسية الجارية في الميدان، فقد نجد المجلس مرة أخرى في طريق مسدود. وآمل حقا ألا يحدث ذلك.

وستواصل الولايات المتحدة من جانبها تلك الجهود. وسنواصل العمل، إلى جانب قطر ومصر، من أجل التوصل إلى اتفاق. وسنعمل مع أي عضو في المجلس مهتم بجدية باعتماد قرار سيساعد على التوصل إلى ذلك الاتفاق.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): صوتت المملكة المتحدة مؤيدة لمشروع القرار المعروض علينا هذا الصباح (S/2024/239). لقد صوتنا مؤيدين لضرورة الوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار بغية حماية المدنيين والسماح بدخول المساعدات الإنسانية وتخفيف المعاناة. لقد صوتنا مؤيدين للدعوة إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وإطلاق سراح الرهائن ورفض التهجير القسري والحث على عدم شن هجوم بري على رفح.

ويواجه الفلسطينيون أزمة إنسانية مدمرة ومتنامية لن تتحسن قبل دخول المزيد من المساعدات إلى غزة. ولذلك، نشعر بخيبة أمل كبيرة لأن روسيا والصين لم تتمكن من دعم المجلس لكي يعلن بوضوح وبشكل لا لبس فيه الحاجة إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار تحقيقاً لتلك الغاية.

وكان مجلس الأمن بمشروع القرار هذا سيدين عن حق، ولأول مرة، هجمات حماس الإرهابية إدانة قاطعة. ونشعر بخيبة أمل لأن المجلس لم يتمكن من توجيه تلك الرسالة الهامة بسبب استخدام روسيا والصين لحق النقض.

ونرحب بالمشاورات المتأنية والبناءة التي أجرتها الولايات المتحدة بشأن هذا النص.

ومن جانبنا، سنواصل بذل كل ما في وسعنا لإيصال المساعدات إلى غزة في أسرع وقت ممكن برا وبحرا وجوا. لكن الوقف الفوري للقتال

لحرقها الناس أحياء وإطلاق النار على المدنيين الأبرياء في حفل موسيقي واغتصاب النساء والفتيات واحتجاز مئات الأشخاص رهائن. وكان هذا الهجوم الأكثر دموية على اليهود منذ المحرقة ولا يستطيع عضوان دائمان في المجلس حتى إدانته. أنا آسفة، لكنه أمر شائن حقا ولا يرقى إلى مستوى هذه الهيئة.

وأما السبب الثاني وراء هذا الاستخدام لحق النقض فإنه لا يثير السخرية فحسب، بل هو سخيض أيضا. لم ترغب روسيا والصين بكل بساطة في التصويت تأييدا ل مشروع قرار صاغته الولايات المتحدة، لأنهما تفضلان فشله على نجاح المجلس، حتى بعد مشاورات شاملة دامت أسابيع وبعد أن أسفرت المفاوضات والتعديلات عن مشروع حظي بتأييد ساحق من المجلس.

وكما رأى أعضاء المجلس اليوم، صوت كل أعضاء المجلس تقريبا مؤيدين نزول هذا الجهاز بكامل ثقله دعما للجهود الدبلوماسية لضمان وقف فوري ومستدام لإطلاق النار كجزء من الصفقة التي ستؤدي إلى إطلاق سراح جميع الرهائن وستسمح بوصول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة.

ولكن روسيا اختارت مرة أخرى السياسة على حساب إحراز التقدم. وتملك روسيا، التي شنت حربا غير مبررة على جارتها، من الجراءة والنفاق ما يدعوها لرمي الآخرين بالحجارة بينما بيّتها من زجاج.

لنكن صادقين: على الرغم من كل الخطابات النارية، نعلم جميعا أن روسيا والصين لا تقومان بأي شيء على الصعيد الدبلوماسي لتعزيز السلام الدائم أو للمساهمة بشكل هادف في جهود الاستجابة الإنسانية.

ومن الواضح أن هناك مشروع قرار آخر يود بعض أعضاء المجلس أن يُنظر فيه. ولكن ذلك النص في شكله الحالي لا يدعم الدبلوماسية الحساسة في المنطقة. والأسوأ من ذلك، أنه قد يعطي حماس الذريعة للانسحاب من الصفقة المطروحة على الطاولة.

ونريد جميعا أن نرى المجلس يتكلم بصراحة، ولكن ينبغي ألا نمضي قدما بأي مشروع قرار يعرض المفاوضات الجارية للخطر.

الإنساني بوقف فوري للأعمال العدائية. وللأسف، لا يرقى مشروع القرار إلى مستوى توقعاتنا. فهو لا يتناول كما ينبغي هذه المسائل الرئيسية والمعاناة الهائلة التي يتحملها الشعب الفلسطيني.

لقد أسفر النزاع في غزة، طوال خمسة أشهر، عن خسائر مأساوية في الأرواح لأكثر من 32 000 فلسطيني، مع إصابة أكثر من 74 000 بجروح وإصابة 12 000 بعجز دائم. هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات. فهي تمثل حياة ناس؛ وتمثل أحلاما؛ وتمثل آمالا قد دُمِرت. ومما يثير القلق أن النص يتجنب ذكر مسؤولية السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال. فهؤلاء الأفراد لم يفقدوا حياتهم بسبب إيذاء النفس. بل إنهم قتلوا. ويجب مساءلة مرتكبي هذه الأعمال. وبالنسبة لنا، في العالم العربي، وفي الدول الإسلامية، وفي العالم بأسره، فإن حياة الفلسطينيين مهمة بدون شك.

والنص المعروض اليوم لا يحمل رسالة سلام واضحة. فهو يسمح ضمنا باستمرار الخسائر في صفوف المدنيين ولا يوفر ضمانات واضحة لمنع مزيد من التصعيد. وهو إجازة لمواصلة قتل المدنيين الفلسطينيين. والتركيز على "تدابير للحد من الأضرار المدنية الناجمة عن العمليات الجارية والمقبلة" يعني ضمنا ترخيصا لمواصلة إراقة الدماء.

وفي هذا السياق، نشعر بالقلق بوجه خاص إزاء احتمال القيام بعملية عسكرية في رفح. ستكون لهذه العملية عواقب مدمرة. وما فتئت الجزائر، إلى جانب بلدان أخرى في المنطقة، تسعى بنشاط إلى تحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية لأننا نثق بأن توحيد فلسطين ضروري لمستقبلها ومستقبل عملية السلام. ونعتقد أن أحكاما محددة في مشروع القرار تعرض مستقبل الدولة الفلسطينية للخطر وتعوق جهود المصالحة الجارية. إن بناء دولة فلسطينية يتطلب جهودا جماعية من جميع مواطنيها، وينبغي أن تدعم إجراءات مجلس الأمن هذه العملية لا أن تعرقلها.

وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بدور حيوي في مساعدة

هو السبيل الوحيد لإدخال المساعدات التي تشتد الحاجة إليها إلى غزة وإحراز التقدم نحو وقف دائم ومستدام لإطلاق النار.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أخطب مجلس

الأمن اليوم ليس بصفتي ممثلا للجزائر فحسب، بل أيضا بصفتي ممثلا للعالم العربي بأسره الذي يشهد المأساة المتواصلة في فلسطين.

إن منطقتنا مدمرة بسبب العنف الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني. كما أن المشاهد الحية للدمار والقتل التي تسبب معاناة عميقة صارت لا تطاق.

ومنذ بداية العدوان على الشعب الفلسطيني، دأبت المجموعة العربية على المطالبة بإنهاء هذه المذبحة. ولا يمكننا تخفيف المعاناة الهائلة وضمان وصول المساعدة الإنسانية الواسعة النطاق إلى المحتاجين إلا بوقف الأعمال القتالية. ولهذا الغرض، قدمنا في الشهر الماضي مشروع القرار S/2024/173، الذي حظي بتأييد كبير داخل مجلس الأمن، ولكن استُخدم حق النقض ضده في نهاية المطاف. ونعتقد اعتقادا راسخا أن اتخاذ ما يمكن أن ينفذ آلاف الأرواح البريئة. ولا شك في أن القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) لم يرقيا إلى المطلوب إذ لا يتضمنان طلبا واضحا بوقف إطلاق النار. ويخطئ من يعتقد أن السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال ستختار الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية. عليهم التخلي عن هذا الخيال.

ومنذ تعميم مشروع هذا القرار (S/2024/239)، قبل أكثر من شهر، شاركت الجزائر بنشاط وبحسن نية في عملية التفاوض، واقتربت تعديلات معقولة من أجل التوصل إلى نص أكثر توازنا وقبولا. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها وفد الولايات المتحدة، لا سيما السفيرة توماس - غرينفيلد، لاستيعاب بعض مقترحاتنا. غير أن شواغلنا الأساسية لا تزال من دون معالجة، على الرغم من الصيغ المنقحة العديدة التي تم تعميمها.

وطوال هذه العملية، أكدنا بلا كلل على الحاجة الملحة إلى وقف فوري لإطلاق النار لمنع وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح. ورددنا مطالبة الملايين من الناس والجهات الفاعلة في مجال العمل

المباشر من الأردن وجميع نقاط العبور. وستواصل فرنسا، تمشيا مع مبادئنا، دعوة المجلس إلى إدانة الأعمال الإرهابية والعنف الجنسي التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أيدت الغالبية العظمى من بيننا مشروع قرار البرازيل المقدم في تشرين الأول/أكتوبر (S/2023/773)، الذي أدان هذه الأعمال بوضوح. ولكن في حين أن فرنسا تؤكد على التزامها الثابت بأمن إسرائيل وتضامنها مع الشعب الإسرائيلي في أعقاب هذه الهجمات، فإنها لا يمكن أن تبرر المعاناة التي يتعرض لها الفلسطينيون. ولا تزال فرنسا ملتزمة بتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ونود أن نشدد على أن حل الدولتين هو وحده الذي يمكن أن يكفل الاحتياجات الأمنية لإسرائيل والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى إقامة دولة. ومن واجب المجلس أن يعترف بذلك، ولهذا السبب ستتحمل فرنسا مسؤولياتها وتقدم مبادرة على مجلس الأمن.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت جمهورية كوريا مؤيدة لمشروع القرار S/2024/239، الذي اقترحتة الولايات المتحدة، لأنه يتضمن عناصر إيجابية يمكن أن تزرع بذور سلام أكثر استدامة في فلسطين وإسرائيل، ومنها تأييد المفاوضات الجارية لتحقيق إطلاق سراح الرهائن والوقف الفوري لإطلاق النار. وتؤكد جمهورية كوريا من جديد موقفها الثابت الداعي إلى وقف إطلاق النار فوراً لأسباب إنسانية، والاعتراض على أي عملية برية في رفح، والتأكيد على أهمية حماية المدنيين. ونلاحظ مع التقدير أن مشروع القرار أوضح أنه لا بد من وقف فوري ومستدام لإطلاق النار إذا أردنا حماية المدنيين وتخفيف المعاناة الإنسانية، ونشيد بجهود حكومة الولايات المتحدة لإدماج تعليقات أعضاء المجلس.

إن مشروع القرار يتضمن عناصر مهمة أخرى، من بينها دعم الجهود الدبلوماسية لضمان وقف إطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين، والإدانة الواضحة لجميع أعمال الإرهاب، بما في ذلك الهجمات المستهدفة التي قادتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والقلق بشأن الهجوم البري المقترح على رفح. كما يطالب مشروع القرار جميع الأطراف بتمكين إيصال المساعدة الإنسانية

اللاجئين الفلسطينيين، ليس في فلسطين فحسب بل في الأردن ولبنان وسورية أيضاً. فهي أداة للاستقرار الإقليمي. ومن شأن أي قرار يقوض ولاية الأونروا أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. ومن الضروري أن يستمر عمل الوكالة إلى أن يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من إعالة أنفسهم أو العودة إلى ديارهم، على نحو ما ينص القانون الدولي.

وينبغي ألا يمنع دعم الجهود الموازية الرامية إلى إنهاء إراقة الدماء المجلس من المطالبة بوقف واضح لإطلاق النار من أجل تخفيف معاناة الفلسطينيين. إن واجب مجلس الأمن، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، هو صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي تمكنه من فرض وقف لإطلاق النار.

ولكل هذه الأسباب، صوتت الجزائر ضد مشروع القرار. ونحث جميع أعضاء المجلس على إعطاء الأولوية لوقف فوري للأعمال العدائية. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراء حاسماً ومجدياً لوقف العنف وتمهيد الطريق لعملية سلام مستدامة في فلسطين وفي المنطقة عموماً. ولا يزال في وسعنا أن نتصرف، وعلى وجه السرعة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تعرب فرنسا عن امتنانها للولايات المتحدة على اقتراح مشروع القرار S/2024/239، الذي صوتنا مؤيدين له. ويجب على المجلس أن يواصل اتخاذ الإجراءات، لأن الكارثة الإنسانية في غزة تزداد سوءاً كل يوم. وتطالب فرنسا بالإفراج فوراً ومن دون قيد أو شرط عن جميع الرهائن وبوقف فوري ودائم لإطلاق النار. ولذلك، نؤيد جهود العديد من أعضاء المجلس المنتخبين الذين يقترحون مشروع قرار يتماشى مع هذا الإطار، ونرحب بأن مشروع قرارهم يعرب عن دعم غير مشروط للجهود الجارية في الدوحة، كما تفعل فرنسا. ويدعو مشروع القرار إلى الاحترام الشامل للقانون الدولي واتفاقيات جنيف. وذلك ضرورة مطلقة. وتعارض فرنسا بشدة أي هجوم إسرائيلي في رفح، وهو ما لن يؤدي إلا إلى كارثة إنسانية.

وهناك حاجة ملحة إلى إيصال المساعدة الإنسانية إلى غزة على نطاق واسع. ويجب فتح ميناء أشدود، إلى جانب الرابط البري

المجلس ولا يرقى إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي. فالوقف الفوري لإطلاق النار شرط أساسي لإنقاذ الأرواح وتوسيع إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ومنع نشوب نزاعات أوسع نطاقاً. وعلى العكس من ذلك، يضع مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة شروطاً مسبقة لوقف إطلاق النار، وهو ما لا يختلف عن إعطاء الضوء الأخضر لاستمرار عمليات القتل، وهو أمر غير مقبول.

كما أن العديد من الجوانب الأخرى لمشروع القرار غير متوازنة إلى حد كبير. فعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بإعلانات إسرائيل الأخيرة والمتكررة عن خطط لشن هجوم عسكري على رفح، فإن مشروع القرار لا يذكر معارضته بوضوح وبشكل لا لبس فيه، وهو ما من شأنه أن يبعث برسالة خاطئة تماماً ويؤدي إلى عواقب وخيمة.

وأى إجراء يتخذه مجلس الأمن ينبغي أن يصمد أمام اختبار الزمن وتمحيص الأخلاق والضمير. واستناد إلى النهج المسؤول المتمثل في الدفاع عن الحقيقة والعدالة وصون مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وكرامة المجلس، وكذلك انطلاقاً من شواغل مجموعة الدول العربية ومعارضتها الشديدة لمشروع القرار، صوتت الصين، إلى جانب الجزائر وروسيا، معارضة لمشروع القرار.

وقد عُرض على أعضاء مجلس الأمن الآن مشروع قرار آخر، وهو نتيجة مشاورات جماعية بين أعضاء المجلس المنتخبين. ومشروع القرار هذا واضح بشأن مسألة وقف إطلاق النار. وهو يتماشى مع الاتجاه الصحيح لعمل المجلس ويتسم بأهمية بالغة، وتؤيده الصين. ونأمل أن يتوصل أعضاء المجلس إلى اتفاق على ذلك الأساس في أقرب وقت ممكن وأن يبعثوا بإشارة واضحة تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء للقتال.

وقد دعت الصين، شأنها شأن الأعضاء الآخرين، منذ البداية إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن، وهو مطلب تكرر تأكيده في القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). ونرحب بجهود الوساطة التي تبذلها مصر وقطر وآخرون لتحقيق هذه الغاية ونأمل أن يتم الإفراج عن جميع المحتجزين في أقرب وقت ممكن.

إلى السكان المدنيين في جميع أنحاء غزة بشكل كامل وفوري وآمن ومستدام ومن دون عوائق. وإضافة إلى ذلك، فإنه يرفض التهجير القسري وإنشاء ما يسمى المناطق العازلة والمستوطنات الجديدة في غزة، ويتضمن التزاماً بحل الدولتين. ولذلك، من المؤسف أن فرصة أخرى أتيحت للمجلس لصياغة استجابة إيجابية لم تكفل التوصل إلى توافق في الآراء. وستواصل جمهورية كوريا العمل بشكل بناء مع أعضاء المجلس الآخرين للتوصل إلى نتيجة مجدية في التصدي للحالة الخطيرة في غزة.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): صوتت الصين معارضة لمشروع القرار، الذي طرح للتو للتصويت، (S/2024/239). وأود أن أشرح موقف الصين والاعتبارات ذات الصلة فيما يلي.

لقد مر أكثر من 160 يوم على اندلاع النزاع في غزة. وفي مواجهة مأساة إنسانية لقي فيه أكثر من 32 000 من المدنيين الأبرياء حتفهم ويعاني ملايين من المجاعة، فإن الإجراء الأكثر إلحاحاً الذي ينبغي للمجلس أن يتخذه هو تعزيز وقف فوري وغير مشروط ومستدام لإطلاق النار. هذا هو النداء العالمي الذي أعرب عنه المجتمع الدولي، وهو ما قرره الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة قبل بضعة أشهر (انظر A/ES-10/PV.45)، والنداء الرسمي الذي وجهه الأمين العام إلى المجلس استناداً إلى المادة 99 من الميثاق (انظر S/PV.9498). وقد تلكأ المجلس وأضاع كثيراً من الوقت في هذا الصدد.

نحن ندرك جميعاً أن عرض الولايات المتحدة لمشروع قرارها جاء بعد استخدام حق النقض في 20 شباط/فبراير ضد توافق الآراء الساحق بين أعضاء المجلس بشأن وقف فوري لإطلاق النار (انظر S/PV.9552). وعلى مدار الشهر المنقضي، مر مشروع القرار بعدة صيغ ويتضمن عناصر تستجيب لشواغل المجتمع الدولي، ولكنه تحاشى وتجنب دائماً أهم المسائل المركزية، وهي وقف إطلاق النار. ولا يزال النص النهائي غامضاً ولا يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. ولا يقدم حتى إجابة على مسألة التوصل إلى وقف لإطلاق النار في الأجل القريب. ويشكل ذلك انحرافاً واضحاً عن توافق آراء أعضاء

احتجاز الرهائن والعنف الجنسي المرتكب. ونذكر أن النص يؤكد على المخاوف بشأن هجوم بري محتمل على رفح والعواقب الكارثية التي قد تترتب على مثل هذا الهجوم بالنسبة لـ 1,5 مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال. ومع ذلك، فإننا نشدد على أنه لا يمكن تصور أن المجلس يأذن بأي شكل من الأشكال بأي عمليات عسكرية إسرائيلية جارية أو مستقبلية في رفح. ونشدد على رفضنا القاطع لأي هجوم بري على رفح ونعتقد أن مشروع القرار كان ينبغي أن يتضمن صياغة أقوى ومطمئنة بقدر أكبر في هذا الشأن. ونشدد أيضا على أن التهجير القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين من غزة أو داخلها يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي.

لا تزال مألطة تشعر بقلق بالغ إزاء الخسائر الإنسانية المتزايدة باستمرار جراء هذه الحرب التي استمرت خلال شهر رمضان المبارك. ونكرر بحزم دعوتنا لإسرائيل إلى ضمان إيصال المساعدات الكافية بشكل فوري وآمن ومستمر ودون عوائق إلى سكان غزة، وهم في أمس الحاجة إلى هذه المساعدات. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لتخفيف معاناة المدنيين هناك ونكرر أيضا دعوتنا إلى التنفيذ الكامل للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). ولا تزال مألطة تشعر بقلق عميق إزاء الوضع الحالي في المنطقة. ونؤكد مجدداً أن وقف إطلاق النار الفوري والدائم يظل أولوية إذا أردنا وقف التصاعد في دوامة العنف والتصعيد الإقليمي المقلقة للغاية هذه.

في الختام، تؤكد مألطة من جديد التزامها الثابت بتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. ويتطلب ذلك حلاً قائماً على وجود دولتين تتعايش بموجبه إسرائيل وفلسطين، كدولتين ديمقراطيتين، بسلام جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً.

السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): بعد خمسة أشهر من الحرب في غزة والهجمات المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لم يتمكن المجلس حتى الآن من اعتماد نص يعالج جميع أبعاد النزاع على نحو يؤثر على الوضع على

وترفض الصين اتهامات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة التي لا أساس لها من الصحة بشأن موقف الصين في التصويت. ولو كانت الولايات المتحدة جادة بشأن وقف إطلاق النار، لما استخدمت حق النقض ضد مشاريع قرارات متعددة للمجلس مرارا وتكرارا ولما سلكت هذا المنعطف وتلاعبت بالكلمات مع الاستمرار في الغموض والمراوغة بشأن المسائل الحاسمة. وإذا كانت الولايات المتحدة جادة بشأن وقف إطلاق النار، فإننا نتوصل إليها أن تصوت مؤيدة لمشروع القرار الآخر الذي يدعو بوضوح إلى وقف إطلاق النار حتى يمكن تحقيق وقف إطلاق النار هذا في نهاية المطاف وعلى الفور وتخفيف معاناة الفلسطينيين وإنهاء وإطلاق سراح الرهائن دون تأخير. وفي هذه المرحلة، فإن الأهم بالنسبة للولايات المتحدة ليس الأقوال بل الأفعال.

وأيا ما كان، فإن الصين ستواصل العمل مع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي للقيام بدور مسؤول وبناء من أجل تحقيق وقف إطلاق النار ووضع حد للقتال وتخفيف المعاناة الكارثية وتنفيذ حل الدولتين وتشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر مالطة الولايات المتحدة على جهودها وعملها المستمر بشأن مشروع قرار اليوم (S/2024/239). وقد صوتت مالطة مؤيدة للنص ونأسف لأن استخدام حق النقض حال دون اعتماده. ونعتقد أنه كان سيمثل خطوة هامة أخرى في الاتجاه الصحيح وكان سيمثل استمراراً للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). ولا تزال مالطة ثابتة في موقفها بأن وقف إطلاق النار الفوري والدائم هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله منع المزيد من التدهور في الوضع والبدء في معالجة آثار الحرب بين إسرائيل وحماس.

وندعم ونقدر الجهود الجارية التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية للتفاوض على صفقة تتيح إطلاق سراح الرهائن. وسنستمر في تكرار دعوتنا لحماس للإفراج عن جميع رهائناتها بشكل آمن وغير مشروط. ونرحب بأن مشروع القرار يدين هجمات حماس الإرهابية الشنيعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك

ثالثاً، نرى أن مشروع النص اليوم يفقر إلى الإسناد في عدد من المجالات الرئيسية. ففي حين أنه يتضمن إدانة لحماس على هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر ويطالبها بالسماح الفوري بوصول المساعدات الإنسانية إلى الرهائن - وهو محق في ذلك - فإنه لا يسند أي شيء إلى السلطات الإسرائيلية فيما يتعلق بما يجري في غزة ولا يتضمن مطالب موجهة إليها. فعلى سبيل المثال، من هو المسؤول عن لجوء 1,5 مليون فلسطيني إلى رفح، ومن الذي أعلن عن خطط لشن هجوم بري عسكري هناك؟ على من تنطبق المطالبة بالامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين والأعيان المدنية وإيصال المساعدات الإنسانية وحماية موظفي الإغاثة الإنسانية والموظفين الطبيين وأصولهم وبنيتهم التحتية؟ ومن الذي وضع العوائق القائمة أمام تقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع، وأبقى عليها؟ ومن المسؤول عن التهجير القسري للسكان المدنيين في غزة؟ ومن الذي يمنع استخدام جميع الطرق المتاحة للوصول إلى قطاع غزة واستخدام الطرق في جميع أنحاء القطاع؟ ومن الذي لا يحترم آليات تقادي التضارب والإخطار؟

إننا نعرف إجابات هذه الأسئلة. وقد استمعنا إلى إحاطة تلو الأخرى، سواء من منظومة الأمم المتحدة أو من المجتمع المدني، تصف الحالة على أرض الواقع وتوضح أين تكمن المشاكل ومن المسؤول عن خلقها. لماذا إذن لم تُوجه المطالب ذات الصلة في مشروع القرار بوضوح إلى السلطة القائمة بالاحتلال؟ ولم يحدث ذلك ولو لمرة واحدة. وفي الواقع، إذا ما قرأ المرء مشروع القرار هذا دون لأن تكون لديه معرفة بخلفياته، فسيكون من الصعب عليه التأكد من الطرف الذي يرتكب الفظائع في هذا النزاع في غزة - وهي الفظائع التي استلزمت تقديم مشروع القرار هذا. ففي مشروع القرار الذي يتألف من 41 فقرة ومن 2036 كلمة، ذُكرت عبارة "السلطة القائمة بالاحتلال" مرة واحدة، في الفقرة قبل الأخيرة.

رابعاً، أثارت الفقرة 7 من الديباجة قلق غيانا بصفة خاصة. إن المجلس هو الجهاز المنوط به بموجب الميثاق مسؤولية التصدي

الأرض ويعزز سيادة القانون. وبينما رحبت غيانا بمبادرة الولايات المتحدة لوضع مشروع قرار وبالشفاافية التي أجريت بها المفاوضات، فإننا نرى أنه بالنظر إلى طول الوقت الذي استغرقته عدة وفود في تلك المفاوضات وتعبيرها المتسق عن مواقف معينة، كان يمكن لمشروع القرار (S/2024/239) أن يجسد بشكل أفضل التعليقات الواسعة النطاق. وقد امتنعت غيانا عن التصويت على مشروع قرار اليوم لعدة أسباب سأوضحها بالتفصيل.

أولاً، خلافاً لما ذكرته بعض وسائل الإعلام والتقارير الأخرى، لا يدعو مشروع القرار إلى وقف فوري لإطلاق النار. وبدلاً من ذلك، فإننا نلاحظ أنه "يقرر أن هناك ضرورة قصوى" للتوصل إلى وقف لإطلاق النار ويدعو إلى دعم الجهود الدبلوماسية الجارية خارج الأمم المتحدة. وفي حين أنه يجب الإشادة بهذه الجهود، فإنه بالنظر إلى مسؤولية المجلس وولايته لا يمكن لغيانا أن تؤيد مشروع قرار لا يدعو بشكل لا لبس فيه إلى وقف فوري لإطلاق النار. فقد قُتل ما يقرب من 32 000 شخص، معظمهم من النساء والأطفال، في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وتعرض أكثر من 74 000 شخص للتشويه. وخلصت التقييمات الأولية للأمم المتحدة إلى أن الأمر سيستغرق سنوات لإزالة 23 مليون طن من الأنقاض والأسلحة غير المنفجرة المتناثرة في جميع أنحاء غزة. ويتوقع أحدث تقرير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي حدوث مجاعة من الآن وحتى أيار/مايو. وباختصار، لا يمكن وقف هذه الكارثة التي هي من صنع الإنسان دون وقف فوري لإطلاق النار، وتقع على عاتق المجلس مسؤولية المطالبة بذلك بشكل لا لبس فيه، حتى مع الاعتراف بجهود قطر ومصر والولايات المتحدة.

ثانياً، يجب ألا يكون مطلب وقف إطلاق النار مرتبطاً أو مشروطاً بالإفراج عن الرهائن. إن أخذ رهائن محظور تماماً بموجب القانون الدولي، ويجب أن يكون إطلاق سراحهم غير مشروط. وتكرر غيانا دعوتها للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. إن الخطأ لا يصلحه خطأ آخر وبنبغي ألا يعاقب الشعب الفلسطيني عقاباً جماعياً وألا يكون هو نفسه رهينة لجرائم الآخرين.

مؤيدين لمشروع القرار (S/2024/239) لأن قتل وتجويع المدنيين في غزة يجب أن يتوقف ومعاملة الرهائن وأسره يجب أن تنتهي. وصوتنا مؤيدين لمشروع القرار لأننا نعتقد أنه يتحتم على مجلس الأمن أن يبعث برسالة واضحة مفادها أن الحالة في غزة غير مقبولة.

ونأسف بشدة لاستخدام الاتحاد الروسي والصين لحق النقض. ونشكر الولايات المتحدة على جهودها بشأن مشروع القرار هذا. وقد أتاح مشروع القرار للمجلس فرصة لمتابعة الإحاطات العديدة المروعة التي قُدمت إلينا على مدار الشهر المنقضي. ولم يتضمن مشروع القرار جميع العناصر التي كنا نود أن نراها في النص. ومع ذلك، فقد أتاح لنا مشروع القرار فرصة للتعبير عن رأينا بشأن عدد من الجوانب المثيرة للقلق بشكل خاص في الأزمات في غزة، وهي تشمل: أهمية تحقيق وقف فوري ومستدام لإطلاق النار؛ والحاجة إلى إطلاق سراح الرهائن؛ وضرورة اتخاذ موقف واضح معارض لشن هجوم على رفح وتداعياته الخطيرة على السلام والأمن الإقليميين؛ والحاجة الملحة لإزالة حواجز الطرق التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الحاجة إلى زيادة توفير وتوزيع المساعدات الإنسانية؛ وضرورة احترام القانون الدولي وحماية المدنيين والأعيان المدنية؛ والحاجة إلى حماية موظفي الإغاثة الإنسانية والعاملين في المجال الطبي؛ ورفض محاولة التغيير الإقليمي أو الديموغرافي لغزة، بما في ذلك التهجير القسري؛ والتزام المجلس برؤية حل الدولتين.

وجرى التطرق إلى العديد من هذه العناصر بشكل مستفيض خلال العديد من الاجتماعات والإحاطات بشأن غزة. وكما أكدنا في تلك المناسبات، فإننا نؤمن بتكامل جميع الجهود - الثنائية والإقليمية وجهود المجلس. ولذلك، فإننا نشكر مرة أخرى قادة مصر وقطر والولايات المتحدة على جهودهم في تأمين التوصل إلى اتفاق على أرض الواقع. وترى سلوفينيا أن إرسال المجلس لإشارة دعم قوية إلى المفاوضات الجارية على أرض الواقع يمكن أن يعطي العملية زخماً هاماً ويقربنا من السلام الدائم.

ونواصل إدانة الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وندعو إلى الإفراج عن الرهائن فوراً وبلا قيد

للتحديات التي يتعرض لها السلام ولانتهاكات السلام وأعمال العدوان. فكيف يمكننا أن نؤيد فكرة "العمليات الجارية والمقبلة" في غزة طالما يتم اتخاذ تدابير "للحد بدرجة كبيرة من الأضرار التي تلحق بالمدنيين"؟ وقد رفضت عدة وفود هذه الفكرة أثناء المفاوضات. وترى غيانا أن ذلك يتعارض بشكل مباشر مع مسؤولية المجلس وأن من شأنه أن يشكل سابقة خطيرة ويجعل المجلس متواطئاً في الفظائع التي تُرتكب في غزة الآن وفي المستقبل.

خامساً وأخيراً، لقد أحطنا علماً بالفقرات الأربع التي تتناول ولاية كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة. وفي الوقت الذي نشيد فيه بجهود المنسقة، فإننا نرى أن حجم الجهود التي ستكون مطلوبة في غزة بعد الحرب تستدعي دوراً رئيسياً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نظراً لخبرتها الممتدة لعقود في القطاع وقدرتها مقارنة بالوكالات الأخرى العاملة هناك. وقد سمع المجلس مرات عديدة عن عدم إمكانية الاستغناء عن الأونروا. فهي شريان الحياة للفلسطينيين. ولذلك، فقد شعرنا بخيبة أمل لأن الإشارة الوحيدة للأونروا في مشروع القرار كانت تتعلق بالتحقيقات في الادعاءات المثارة ضد عدد قليل من موظفيها. وقد طلبت غيانا، بدعم من عدة وفود، تأكيداً على الولاية الهامة للأونروا في النص ولكن ذلك لم يؤخذ في الاعتبار.

لا يزال أمام المجلس فرصة لاتخاذ إجراءات لإنهاء معاناة جميع الأطراف. ويحتاج المدنيون في غزة إلى فترة راحة. ويحتاج الفلسطينيون إلى فترة راحة. ويحتاج الإسرائيليون إلى فترة راحة. وكلا الطرفين بحاجة إلى فترة راحة من دورة العنف والألم المستمرة. وتلك هي الفرصة الحقيقية السانحة - الرغبة القوية لشعبي فلسطين وإسرائيل في السلام. وغيانا مستعدة للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين للاستجابة لاحتياجاتهما وتطلعاتهما المشروعة، بما في ذلك حل الدولتين، وهو أمر بالغ الأهمية. ويجب عدم تأجيل ذلك.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): بعد مرور شهر على تصويتنا السابق (انظر S/PV.9552)، سأكرر كلامي: لقد صوتنا

أو شرط. صحيح أن حماس هي من أطلقت العنان لما يحدث، ولكن لم يكن من الضروري أن ينتهي الأمر بمقتل أكثر من 000 32 فلسطيني بينما البقية يتضورون جوعاً وبوقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. فالحرب، بكل عواقبها المأساوية، هي خيار وليست ضرورة.

ونظراً للوضع الإنساني الكارثي الذي يجد المدنيون أنفسهم فيه في غزة - وخاصة الأطفال - ومع كون مئات الآلاف من النازحين تحت رحمة عمليات القصف وفي ظل خطر المجاعة والأوبئة، فإن وقف إطلاق النار هذا يبقى خطوة ذات أولوية ملحة للغاية. ويجب تقديم المساعدات الإنسانية، التي يحتاجها جميع سكان غزة اليوم، بسرعة وأمان ودون عوائق. ونلاحظ أن نص الولايات المتحدة لا يدعو صراحة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن - وهو مطلب دأبت أغلبية كبيرة من أعضاء المجلس، بما في ذلك سويسرا، على تقديمه منذ أعمال الإرهاب التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وترحب سويسرا، من ناحية أخرى، بإدانة تلك الأعمال في النص.

وأخيراً، يظل يساور سويسرا قلق بالغ إزاء العواقب الإنسانية للأعمال القتالية الحالية. وشن هجوم عسكري واسع النطاق في رفح سيزيد من سوء الحالة الكارثية أصلاً للسكان المدنيين ويخلق عقبة رئيسية جديدة أمام إيصال المساعدات الإنسانية. وذلك الاحتمال غير مقبول ولا يمكن للمجلس أن يؤيده.

وينبغي ألا يفسر إخفاق اليوم تحت أي ظرف من الظروف على أنه رسالة للطرفين لمواصلة الأعمال القتالية. ولذلك السبب، ستظل سويسرا ملتزمة، بما في ذلك مع أعضاء مجلس الأمن المنتخبين، بتيسير اتخاذ إجراء سريع من قبل المجلس. ونحث جميع جهود التفاوض التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر ونشكرها على تلك الجهود.

ويظل من واجبنا أيضاً أن نكفل احترام جميع الأطراف للالتزامات بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، في جميع الظروف، حتى في غياب قرارات المجلس، بغية حماية السكان المدنيين ومساعدتهم.

ونشدد على ضرورة المساءلة والالتزام بالقانون الدولي ونود أن نعرب مرة أخرى عن قلقنا العميق إزاء تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بشأن إعادة توطين سكان غزة ونرفض الغزو البري المحتمل في رفح. ونأسف لأن المجلس لم يتمكن مرة أخرى من إرسال إشارة واضحة بضرورة إنهاء هذا النزاع لكي يواصل بعد ذلك عمله بشأن الحل السياسي ورؤية حل الدولتين. ونكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وللتدابير التحفظية التي قررتتها محكمة العدل الدولية وللقوانين 2712 (2023) و 2720 (2023). ويجب على المجلس أن يُظهر روح القيادة في السعي إلى تحقيق السلام. وستواصل سلوفينيا تعاونها مع جميع أعضاء المجلس ليتكلم المجلس بصوت موحد. وبالنسبة لسلوفينيا، فإن حياة الفلسطينيين مهمة. وبالنسبة لنا، فإن حياة الإسرائيليين مهمة. ويجب أن ينتهي هذا النزاع.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): صوتت سويسرا مؤيدة لمشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية (S/2024/239) وتأسف لعدم اعتماده بسبب استخدام عضوين دائمين في مجلس الأمن لحق النقض.

وفي ضوء المعاناة التي لا تطاق على أرض الواقع، كان ينبغي للمجلس أن يحقق نتيجة ملموسة وأن يبعث برسالة تفيد بقدرته على العمل وبوحدته الواضحة دعماً لحماية المدنيين. وقد ساهم جميع أعضاء المجلس في المشاورات العديدة التي جرت بشأن النص المطروح للتصويت اليوم، وأشكر الولايات المتحدة على جهودها. ومع ذلك، وحتى النهاية، دعت سويسرا إلى تقريب مضمونه من الطلب الواضح والملموس الذي تقدمت به مراراً وتكراراً أغلبية كبيرة جداً من

وترحب سيراليون، بوصفها مؤيدا قويا للاتفاق في الامتثال للقانون الدولي، بدعوة أطراف الصراع إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، فيما يتعلق بسير الأعمال القتالية وحماية المدنيين والأهداف المدنية.

ولئن كنا نأسف لأن النص الحالي لم يعتمد بسبب إدراج عناصر يمكن أن يساء تفسيرها وتفتقر إلى توافق آراء المجلس، يجب علينا - على الرغم من تلك النكسة - أن نواصل سعينا، كمجلس، لتحقيق السلام.

إن سعينا إلى إيجاد حل للحالة الإنسانية الكارثية المستمرة هو إنقاذ 17 000 طفل غير مصحوبين بذويهم في قطاع غزة وأكثر من 1,4 مليون مشرد داخلي والجرحى والنساء والفئات الضعيفة الأخرى من الموت المفاجئ والمعاناة التي لا توصف.

وستواصل سيراليون الإشادة بالدور الرئيسي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وجميع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في توفير المساعدة المنقذة للحياة للسكان المدنيين، وستقدم دعمها لكبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة.

وعندما تصمت المدافع ونكون في المرحلة الحرجة، نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي إعطاء شعب فلسطين الحرية في تقرير وضعه السياسي ومستقبله. ونشدد على أن جميع الالتزامات المتعلقة بإعادة إعمار قطاع غزة يجب أن تتم بحسن نية وبمشاركة نشطة من الفلسطينيين.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): صوتت إكوادور مؤيدة لمشروع القرار الذي نظرنا فيه من فورنا (S/2024/239) لأننا نتشاطر الشعور بالإلحاح بأن يتصرف المجلس في مواجهة الحالة الإنسانية الكارثية للمدنيين الفلسطينيين في غزة وهم على شفا المجاعة ومع خطر انتشار العنف إلى مواقع أخرى، والذي يمكن أيضا أن تكون له عواقب كارثية.

وقد صوتنا مؤيدين لمشروع قرار جاء نتيجة لعملية تفاوض مطولة شارك فيها جميع أعضاء المجلس. وهو قبل كل شيء مشروع

وستظل سويسرا ملتزمة بالعمل الموحد الرامي إلى إنهاء الصراع وإعادة تأسيس أفق سياسي، تمشيا مع ولايتنا بصون السلم والأمن.

السيد سوا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): نظر مجلس الأمن اليوم في مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة (S/2024/239) كجزء من جهود المجلس للوفاء بمسؤوليته عن احترام ميثاق الأمم المتحدة وصون السلم والأمن الدوليين.

ونعرب عن تقديرنا للوقت والجهد اللذين كرستهما الولايات المتحدة لضمان أن نخرج بمشروع قرار يمكن أن يعالج الحالة الراهنة على الأرض من حيث صلتها بالأعمال القتالية الجارية في قطاع غزة منذ هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وعلى الرغم من الصعوبات الخطيرة التي نواجهها فيما يتعلق ببعض أحكام النص، صوتت سيراليون مؤيدة لمشروع القرار لإظهار الالتزام بتحقيق وقف مستدام للأعمال العدائية، حتى وإن كان تدريجيا في النهج ويعتمد على مفاوضات دبلوماسية خارج الأمم المتحدة.

والنص الذي عرضه القائم بالصياغة على المجلس لا يدعو إلى وقف فوري لا لبس فيه لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن الرهائن. ومع تكشف الكارثة والنطاق المأساوي والهائل لعمليات القتل والمعاناة الإنسانية في غزة، التزمت سيراليون بدعم المبادرات التي ستؤدي إلى وقف إطلاق النار. ولذلك، استندت تصويتنا إلى ضرورة دعم الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار وتخفيف المعاناة الإنسانية ووقف التشريد القسري للفلسطينيين والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والمياه والغذاء والفرش والمأوى. ويدل تصويتنا أيضا على الحاجة الملحة إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس.

وبتصويتنا، نؤكد على الحاجة الملحة إلى تقديم مساعدة إنسانية موسعة ومن دون عوائق إلى المدنيين في قطاع غزة بأسره، لا سيما في هذه اللحظة الحرجة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في قطاع غزة وخطر المجاعة الوشيك.

فوري ومستدام لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. ونعتقد أن هذا سيكون نهجا عمليا لتحسين الحالة الإنسانية في الميدان.

وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من اعتماد مشروع القرار، يجب على المجلس أن يضغط على الأطراف لإبرام اتفاق في أقرب وقت ممكن. ولا يمكن لمن هم في غزة وخارجها الانتظار يوما آخر.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

طلب الممثل الدائم للاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): استمعنا للتو إلى بيانات مليئة بالنفاق أدلى بها عدد من أعضاء المجلس، وهم يذرفون دموع التماسيح إزاء ممارسة روسيا والصين لحق النقض. وقد شرحنا أسباب عدم سماحنا باعتماد مشروع القرار S/2024/239. وليس ذلك بأي حال من الأحوال لأن وفد الولايات المتحدة هو الذي طرحه، كما أكدت ممثلته اليوم. وقد أخبرت جميع الذين صوتوا هنا اليوم أنهم سيلطخون أنفسهم بالعار إذا صوتوا مؤيدين للنص الأمريكي، الذي كان غير مقبول للجميع، بمن فيهم أولئك الذين يشيدون به الآن.

هل لي أن أخبر المجلس بما حدث بالفعل؟ ليس من الصعب تصويره، لأن السيناريو ليس معقدا على الإطلاق. فبالإضافة إلى لي الأسيد الأمريكيين لأذرع قادتهم في العواصم، فقد طلبوا منهم ألا يقلقوا لأن الاتحاد الروسي سيستخدم حق النقض ضد مشروع القرار على أي حال، ولكن ينبغي لهم ألا يعارضوا النص الأمريكي. هذا كل شيء؛ هذا هو السيناريو كله. ولا داعي لأن يخبرونا، هنا والآن، بنفاق عن مدى خيبة أملهم لأن روسيا والصين استخدمتا حق النقض ضد مشروع القرار. وأقول مرة أخرى إنهم لطفوا أنفسهم بالعار اليوم بالتصويت لصالح نص لم يؤيدوه هم أنفسهم ولا يؤيدونه في الواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للولايات المتحدة الأمريكية. لقد أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب محرقة اليهود لمنع حدوث مثل هذه الفظائع مرة أخرى. وأشكر

قرار لا يتضمن تصميم المجلس على ضرورة وقف فوري لإطلاق النار فحسب، بل يتضمن أيضا عناصر أخرى ذات أهمية كبيرة وصلة وإلحاح، بما في ذلك في الأجلين المتوسط والطويل، بغية تحقيق سلام دائم. ويتضمن النص أيضا إدانة صريحة لهجمات حماس الإرهابية وأخذ الرهائن. وتكرر إكوادور مطالبتها بالإفراج الفوري عن الرهائن من دون شروط.

وأنا مقتنع بأن كل واحد منا، كل عضو في المجلس، يعتقد أنه يمكن تحسين النص. ولكنني أيضا مقتنع تماما بأننا لن نتفق أبدا على أي جزء يحتاج إلى تحسين أو كيفية القيام بذلك. وفي مثل هذه الحالة المعقدة، من المستحيل وجود نص مثالي للجميع.

فيجب ألا يكون المجلس رهينة للتنافس السياسي. وينبغي له أن يكون مجالا لبناء المصالحة والسلام، في إطار ولاية محددة بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، يؤسفني مرة أخرى أنه لم يُحترم قرار المجلس بأغلبية بسبب استخدام حق النقض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

لقد انقضى أكثر من خمسة أشهر على أعمال حماس الإرهابية المروعة التي ارتكبت في إسرائيل، والتي أدت إلى المآسي التي تتابع فصولها والتي يشهدها العالم في غزة. وأفادت التقارير بأن إسرائيل قتلت ما لا يقل عن 32 000 فلسطيني في غزة، معظمهم من النساء والأطفال. والسكان على شفا المجاعة، والهجوم العسكري الإسرائيلي الذي يلوح في الأفق على رفح لا يهدد إلا بتعميق الكارثة الإنسانية. وينبغي ألا يتم ذلك تحت أي ظرف من الظروف.

ونظرا لخطورة الحالة في الميدان، صوتت اليابان مؤيدة مشروع القرار. ونأسف أسفا عميقا لعدم اعتماده.

وتقدر اليابان الجهود الدؤوبة التي بذلتها الولايات المتحدة في التشاور مع جميع أعضاء المجلس طوال عملية المفاوضات.

ولو أن مشروع القرار اعتمد لكان بإمكانه أن يدفع قدما بالجهود الدبلوماسية الجارية والقوية، ولا سيما المحادثات الرباعية، نحو وقف

لضمان سلامة المدنيين. فنحن نُسقط منشورات تحذيرية من الجو ونجري عشرات الآلاف من المكالمات الهاتفية ونزود سكان غزة بخراطٍ عسكرية تُوضِّح بالتفصيل الممرات الآمنة. واتخذت إسرائيل خطوات لم يتخذها أي جيش آخر في أي نزاع آخر مطلقاً - كل ذلك من أجل التقليل من الخسائر في صفوف المدنيين. ومن ناحية أخرى، تقوم حماس منذ سنوات ببناء مئات الأميال من أنفاق الإرهاب التي يختبئ فيها الإرهابيون ويحتجزون رهائننا. لماذا فعلت حماس ذلك؟ تقوم حماس بذلك على وجه التحديد من أجل استغلال المدنيين في غزة كدروع بشرية وزيادة عدد القتلى.

وبالنسبة لحماس، فإن سقوط المزيد من المدنيين القتلى هو مفتاح بقائها. إنه طريقها نحو وقف إطلاق النار الذي سيقبها في السلطة. ويجب على الجميع أن يسألوا أنفسهم ما إذا كانوا يساعدون في تعزيز استراتيجية حماس. ومن خلال وزارة الصحة في غزة التي تسيطر عليها، تُقدِّم حماس إحصاءات كاذبة، ثم يتم ترديدها في جميع أنحاء العالم للترويج لأكاذيب الإرهابيين. وبمجرد النظر إلى أرقام حماس، يتضح بجلاء أنها لا يمكن أن تمثل الواقع. وقد أصدر أستاذ إحصاء من كلية وارتون لإدارة الأعمال مؤخراً تحليلاً لبيانات وزارة الصحة في غزة بالأرقام، يُثبت أن الأرقام ليست محرفة فحسب، بل مضخمة أيضاً. ولا يمكن أن يكون لها أساس في الواقع.

ولكن حتى لو أخذنا بأرقام حماس المزيفة من دون تمحيص، فإن نسبة غير المقاتلين إلى المقاتلين في غزة هي واحد إلى واحد تقريباً. وهذه هي أدنى نسبة في تاريخ حرب المدن. إن كل وفاة لمدني في غزة، كما قلت، هي أمر مأساوي، لكن الطرف الوحيد الذي يقع عليه اللوم هو حماس. ومع ذلك، رفض مجلس الأمن محاسبة حماس على تعمد وضع سكان غزة في مرمى النيران. فلتدينوا الأنفاق تحت المدارس ولتدينوا استغلال المستشفيات للإرهاب ولتحاسبوها حماس. ويمكن قول الشيء نفسه عن الخطاب التشهيري المتعلق بالمجاعة في غزة. وهذه أيضاً دعاية حماس التي اختارت الأمم المتحدة أن تتبناها. فإسرائيل لا تفرض قيوداً على الإطلاق على دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. وحتى الآن، دخل 341 000 طن من المساعدات على متن أكثر

السفيرة توماس - غرينفيلد على دفاعها عن تلك القيم. إن تصميمها على إدانة وحوش حماس واقتناعها بأن إطلاق سراح الرهائن ليس شيئاً يمكن تأجيله، يُظهر وضوحاً أخلاقياً حقيقياً. ولو اعتمد مشروع القرار الأمريكي (S/2024/239)، لكان قد شكّل لحظة أخلاقية فارقة للأمم المتحدة - وهي مكان يوصف فيه الخير بالشر والعدل بالظلم. ولكانت المرة الأولى التي يدين فيها المجلس أو أي كيان من كيانات الأمم المتحدة حماس ومجزرتها الوحشية. ولكن للأسف، ولأسباب سياسية بحتة، لم يُعتمد مشروع القرار ويمكن للإرهابيين أن يستمروا في الاستفادة من تستر المجلس على جرائمهم.

كيف يمكننا أن نشرح للأطفال في أنحاء العالم أن الجهاز المكلف بدعم السلم والأمن العالميين يرفض إدانة الإرهابيين على أفضع الجرائم؟ إن قرار المجلس بعدم إدانة حماس وصمة عار لن تُسوى أبداً. وبينما تدافع إسرائيل عن مستقبلها ضد أولئك الذين يسعون إلى إبادة، تقتصر مناقشات جميع كيانات الأمم المتحدة على الحالة في غزة والخسائر في صفوف المدنيين. والأرقام التي يقدمها الإرهابيون يجري نشرها واقتباسها كما لو كانت كلام الرب. ولكن هذه الأرقام في جوهرها ليست سوى أكاذيب حماس، التي تسارع الأمم المتحدة إلى ترديدها.

لقد حان الوقت لإنهاء تلك الخرافة. وتعرف حماس أنها لا تستطيع هزيمة إسرائيل عسكرياً. وهدفها هو إبادة إسرائيل واستراتيجيتها هي إرهاب مدنيينا بينما تستخدم المجتمع الدولي كسلاح لتقييد أيدينا من أجل ضمان بقائها. وكيف تفعل ذلك؟ إنها تستخدم سكان غزة كدروع بشرية في محاولة لزيادة الخسائر في صفوف المدنيين إلى أقصى حد، مدركة أن ذلك سيقود المجلس إلى الضغط على إسرائيل لإنهاء العملية العسكرية. أرجو أن تتذكروا أنه بالنسبة لإسرائيل، فإن كل وفاة مدنية هي مأساة. أمّا بالنسبة لحماس، فإن وفيات المدنيين استراتيجية. وللأسف، فإن المجلس يدعم استراتيجية حماس - تماماً كما توقَّعت الحركة.

إن إسرائيل ديمقراطية تحترم القانون. ونبذل قصارى جهدنا لتقليل الأضرار الجانبية. وتقوم إسرائيل بكل ما هو مطلوب وزيادة

نزعة التطرف. ووفقا لاستطلاع رأي أجراه مؤخرا المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، فإن 71 في المائة - أكرر 71 في المائة - من الفلسطينيين يؤيدون مذبة 7 تشرين الأول/أكتوبر التي قامت بها حماس. إن الأمر لا يقتصر على وزير يطلق الأقاويل، كما قيل هنا. والحقيقة هي أن 71 في المائة من الشعب الفلسطيني يدعمون المذبة وأكثر من 60 في المائة من الفلسطينيين يريدون أن تسيطر حماس على قطاع غزة. هل يستطيع المجلس استيعاب ذلك؟ تؤيد الغالبية العظمى من الفلسطينيين مذبة حماس ويريدون إبقاء هؤلاء المغتصبين والقتلة في السلطة.

وهذا هو أصل المشكلة. إن كل من يتجاهل تلك الكراهية المتجذرة ويقدم المطالب إلى إسرائيل، وإسرائيل وحدها، يدفن رأسه في الرمال ك النعام، تماما كما فعلت الأمم المتحدة منذ فك ارتباط إسرائيل وانسحابها من غزة في عام 2005. على مدى 18 عاما، غضت الأمم المتحدة الطرف عن نقشي تعصب حماس وتحريضها وتلقيها المتطرف للإرهاب في المدارس في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. إننا نسمع نداءات من أجل حل الدولتين وإحلال السلام، ولكن الأمم المتحدة ترفض معالجة المسألة الأساسية. ولا تبحث الغالبية العظمى من الفلسطينيين عن السلام، بل الأهم عندهم هو إبادة إسرائيل بأي ثمن. ولذلك، فإن مكافحة نزعة التطرف أمر أساسي. عندما تقدّم مطالب أحادية الجانب إلى إسرائيل من دون توجيه أي مطالب للفلسطينيين بإنهاء ثقافة الكراهية والتحريض، فإن إيجاد حل طويل الأجل لن يكون ممكنا أبدا. وينبغي للمجلس أن يطالب السلطة الفلسطينية بمكافحة الإرهاب ووضع حد للتحريض والكف عن دفع المرتبات للإرهابيين واستئصال نزعة التطرف لدى الشعب. وما يحتاج الفلسطينيون إلى تلقيه هو التحول التعليمي الذي مر به الشعب الألماني بعد الإطاحة بالرايخ الثالث حتى يتمكنوا في نهاية المطاف من دعم التعايش مع اليهود والتعايش مع إسرائيل. وهكذا نعلم أطفالنا.

قد تكون الحرب في غزة، لكنها تمتد إلى أبعد بكثير من معركتنا ضد حماس. وكما يدرك جيدا كل عضو من أعضاء المجلس، فإن

من 18 283 شاحنة قطاع غزة. وأي بلد يرغب في تقديم المزيد من المعونة سيلقى كل ترحيب للقيام بذلك وسنسهّل دخولها. والسبب الوحيد الذي يجعل أيا من سكان غزة لا يجدون المساعدات هو أن حماس تنهبها وتسرق الكثير منها. وما دامت حماس مهيمنة، فإن وضع غزة الاقتصادي سيظل خرابا.

لقد أعرب المجلس عن قلقه بشأن تنفيذ عملية في رفح، ولكني أود أن أكون واضحا - لا يوجد بلد يسعى إلى تجنب عملية في رفح أكثر من إسرائيل. من هم الأبناء والبنات الذين يجري إرسالهم إلى المعركة؟ إنهم أولادنا الذين يجدون بأرواحهم دفاعا عن وطنهم. ومن بداية الحرب، كان هدف إسرائيل واضحا - إعادة الرهائن وتفكيك قدرات حماس الإرهابية والعمل على ألا تُشكّل غزة بعد الآن تهديدا لإسرائيل. وحتى الآن، نجحت إسرائيل في تفكيك ما يقرب من 18 كتيبة لحماس، ولكن هناك أربع كتائب متبقية في رفح، مؤلفة من حوالي 8 000 إرهابي. إن إسرائيل تقاتل من أجل مستقبلها، وإذا فشلنا في تحقيق أهدافنا، فإن حماس ستكرر 7 تشرين الأول/أكتوبر مرارا وتكرارا - كما توعّدت علنا. وبالمناسبة، فإن هذا لا ينطبق على حماس فحسب، بل سيسود الإرهاب في منطقتنا، الأمر الذي سيلهم المنظمات الجهادية في جميع أنحاء العالم.

إن السبيل الوحيد لتحقيق وقف حقيقي ودائم لإطلاق النار هو القضاء على قدرات حماس تماما. ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم يتم تدمير جميع كتائبها. ولا يمكن للمرء أن يطفئ حريقا بإخماد معظمه. فالنيران ستشبه مجددا وتنتشر. وهذا ما سيحدث إذا لم تُنفذ عملية في رفح. ولا تري إسرائيل بديلاً عن ذلك. إن الطريق إلى وقف دائم لإطلاق النار يمر عبر رفح. وإذا كان لدى المجلس أي أفكار أخرى حول كيفية تفكيك الجماعة الإرهابية دون دخول رفح، فإننا نود أن نسمعها. نحن مستعدون لسماعها.

ويمكن أن يتحقق هدف إسرائيل المتمثل في نزع سلاح غزة بمجرد تفكيك القدرات الرئيسية لحماس. ولكن من أجل التوصل إلى حل دائم بين إسرائيل وغزة، هناك مطلب آخر يتمثل في استئصال

محرك الدمى الحقيقي الذي يوجه حماس وحزب الله والحوثيين - جميعهم - ومليشياتهم لمهاجمتنا هو إيران. إن إيران هي الرأس المدبر وراء عدم الاستقرار ويجب وضع حد لطموحاتها في السيطرة على العالم. إن نظام آية الله مصمم على محو إسرائيل من الخريطة ولا يخجل من قول ذلك علنا.

هذا هو جوهر التاريخ اليهودي. ولا نزال نحمل معنا الإيمان والاقتناع نفسيهما اللذين أظهرهما يهود فارس حتى يومنا هذا. وهذا سبب نجائنا وازدهارنا على الرغم من كل المراسيم والقرارات العنصرية التي اتخذت ضدنا على مر التاريخ. لقد حاول الكثيرون تدميرنا، لكنهم فشلوا جميعا لأننا لن نستسلم أبدا وسنقاتل دائما من أجل وجودنا.

سيحتفل الشعب اليهودي غدا بعيد المساخر (بوريم) الذي يقدّم رسالة مهمة جدا إلى نظام آية الله القاتل وبقية العالم. فقبل حوالي 1500 عام في الإمبراطورية الفارسية، وهي إيران الحديثة، وقع الملك مرسوما كارثيا يدعو إلى إبادة جميع اليهود في إمبراطوريته. وفي أعقاب ذلك القرار الكارثي، اتحد الشعب اليهودي ونجح بالاقتناع والإيمان في وقف ذلك القرار والحصول على الحق في الدفاع عن نفسه. ونتيجة لذلك، هزموا كل من حاول قتلهم وأعدم الرجل المدبر للمؤامرة الشريرة. هذه قصة عيد المساخر (بوريم)، عطلتنا، وشعار العيد هو "وحدث العكس". ورأى الناس الذين تأمروا ضد اليهود مخططاتهم تنقلب عليهم.

ودعا أعضاء المجلس إلى وقف إطلاق النار احتراماً لشهر رمضان. إننا نحترم رمضان، لكن مذبحه حماس ارتكبت في عيد سمحات تورا اليهودي الذي نحتفل فيه بإتمام قراءة العهد القديم أو التوراة. ولذلك، فإن طلب الشعب اليهودي اليوم، تكريماً لعيد المساخر (بوريم)، هو أن يتخذ المجلس تدابير حقيقية وفعالة لإطلاق سراح جميع رهائننا، وإذا نجحنا في إعادة الرهائن إلى ديارهم وتكثيف حماس، فحينها كما جاء في سفر أستير، النص الذي نقرأه يوم المساخر، "كان لليهود نور وفرح وبهجة وسعادة وشرف لنا ولل البشرية جمعاء".

رُفعت الجلسة الساعة 10/35.